مقاربة أبوفونية للمصادر الثلاثية المجردة في الصرف العربي

Apophony Approach to Three-Letter Verbal Nouns in Arabic morphology

محمد المودن*

جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (المغرب)

البريد الإلكتروني: mohamed_elmoudden@um5.ac.ma

تاريخ الإرسال:.2021/07/30	تاريخ القبول:2022/04/11	تاريخ النشر:2022/06/10

الملخص:

نتناول في هذا المقال تحليلا أبوفونيا لصيغ المصادر الثلاثية المجردة في الصرف العربي، ونسعى إلى ابتكار مُولّد آلي يستطيع التنبؤ بصيغ هذه المصادر، ويقتضي ذلك بناء هياكل صرافية لها، ووصفها وتصنيفها، ثم تحليلها باعتماد المسار الأبوفوني لتحديد طبيعتها. وقد مكننا التحليل الأبوفوني من إمكانية فهم بنية المصادر الثلاثية المجردة؛ إذ أسعفنا في ملء صيغ المصادر الثلاثية المجردة بناء على النغم التصنيفي المعجمي لصيغة الفعل الثلاثي المجرد في زمن الماضي، وهذا ما يفتح آفاقا جديدة لمقاربة القضايا الصرفية العالقة.

الكلمات المفتاحية: النظرية الأبوفونية، مصادر، صيغة، فعل، صرف.

Abstract:

In this article we tackle an apophonic analysis of the Forms of three-letter verbal nouns in Arabic morphology, we are trying to create an automatic generator for verbal nouns forms. Starting With building skeletons for these verbal nouns. To collecting and classify these forms. The apophonic theory helped us to understand the structure of the verbal nouns, the Apophonic Path enables us to fill three-letter verbal nouns forms; based on lexical vocalization for the form of the three-letter past-tense verb. Thus, it helps to find solutions to morphological issues problems.

Keywords: Apophony theory, Verbal nouns, Form, Verb, Morphology.

1. مقدمة:

يندرج هذا المقال ضمن الجهود الرامية إلى تعميق فهم بعض القضايا العالقة في الصرف العربي، ويبحث تحديدا في محاولة فهم بنية المصادر الثلاثية المجردة؛ فمعلوم أن هذه المصادر تطرح إشكالا

* المؤلف المرسل

يتمثل في وحدة الجذر وتعدد صيغ المصادر المقابلة له. ونفترض أن بناء هياكل صرافية لصيغ هذه المصادر، ووصفها وتصنيفها، ثم تحليلها بالاعتماد على عمل سيجرال Segeral (1995) ولوفينسطام وكرسل Lowenstamm (1996) ثم التاقي (1999–2000)؛ سيسعفنا في بيان دور النغم التصنيفي المعجمي (حركة عين الفعل) للفعل الماضي في بناء صيغ هذا النوع من المصادر، وسيجلي العلاقة القائمة بين النغم التصنيفي وصيغ المصدر في الصرف العربي.

وقد ارتأينا تتبع المنهج الوصفي التحليلي التفسيري لدراسة صيغ المصادر الثلاثية المجردة في الصرف العربي، بحيث عمدنا إلى جمع المعطيات من معجم لسان العرب لابن منظور ثم وصفها وتحليلها وفق إطار لساني حددناه في "المسار الأبوفوني المطور" الذي طوره الأستاذ محمد التاقي في مجموعة من أعماله، مقدما فيه تعديلات للمسار الأبوفوني الذي اقترحه كل من كرسل ولوفينسطام.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المقال بُني على معطيات لسان العرب المتعلقة بالمصادر الثلاثية المجردة، التي تشكل (1728) معطى من مجموع معطيات قاعدة البيانات المتوفرة لدينا الذي يساوي (2110)، أي أن المصدر يشكل (81,90%)، مما يدل على حضوره القوي مقارنة بمجموع المعطيات التي شملت الفعل وتصاريفه، وكل ما كان يُدرس في الصرف العربي القديم تحت باب المشتقات. أما بخصوص المصادر الثلاثية المجردة فهي تشكل، في قائمة المعطيات التي نتوفر عليها، نسبة (84,90%) بمعدل (1467) معطى من مجموع المعطيات المتعلقة بالمصادر، وبذلك تحتل المصادر الثلاثية المجردة نسبة كبيرة من معطيات لسان العرب، فحُق لنا أن ننعتها بالقضية الصرفية، لما تتميز به من غنى على مستوى الحضور، وتعقيد على مستوى الدراسة. وإلى جانب محاولتنا لفهم طبيعة هذه القضية الصرفية العالقة فإن محاولتنا هاته تُبرهن لنا مدى إمكانية الاستفادة مما قدمته النظريات الصواتية المعاصرة لفهم بعض القضايا الصرفية العربية المتسمة بالتعقيد، وإفهامها للآلة، حتى ندفع باللسان العربي نحو حياة رقمية تجيب عن إشكالات ومتطلبات الزمن الراهن.

2. إشكال الدراسة وفرضياتها

1.2 إشكال الدراسة:

يستطيع الباحث في الدرس الصرفي العربي القديم أن يلاحظ أن المصادر الثلاثية المجردة تثير إشكالا مفاده أن هذا النوع من المصادر، في مُجمله، لا يخضع للقياس الصرفي، ومما يدل عليه ذلك أننا ما زلنا نجهل كيفية بناء هذه المصادر. ويعُد الصرف العربي القديم هذه المصادر أنها "لم تجر على سنن واحد، كمجيء أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ونحوهما من المشتقات، بل اختلفت اختلاف سائر أسماء الأجناس. ولما جرت مجرى الأسماء؛ كان حكمها حكم اللغة التي تحفظ حفظا، ولا يقاس عليها"[1]،

والحقيقة أنه يتوجب على الباحثين في الصرف حديثا البحث عن سبل حل مثل هذه الإشكالات المرتبطة بالقضايا التي تركها الأقدمون للسماع؛ ذلك أن الصرفيين والنحاة القدماء "اجتهدوا ولم يعرفوا وجه العلة في السماعي فتركوه في باب السماع ليستكمل النظر فيه من يأتي بعدهم ولكن لم يحدث ذلك فلم يأت أحد بعدهم لإتمام عملهم"[2] وجدير بالذكر أن ليس ذلك انتقاصا من مجهوداتهم في خدمة اللسان العربي التي يعبر عنها ما أبانوا عنه في التوصل إلى نسق مجمل المسائل الصرفية، التي تنضبط للأقيسة الذي استنبطوها من استقرائهم للكلام العربي.

ونرى أن نسوق رأي ابن درستويه (ت347هـ) لنؤكد ما ذهبنا إليه، يقول عن المصادر الثلاثية المجردة: "والمصادر كثيرة التصاريف جدا، وأمثلتها كثيرة مختلفة، وقياسها غامض، وعللها خفية، والمفتشون عنها قليلون، والصبر عليها معدوم، فلذلك توهم أهل اللغة أنها تأتي على غير قياس، لأنهم لم يضبطوا قياسها، ولم يقفوا على غورها"[3]، ونعُد قوله منطلقا لمحاولتنا فهم طبيعة هذه المصادر التي تثير إشكال وحدة الجذر في مقابل تعدد صيغ المصادر المقابلة له. الأمر الذي انعكس على تحديد عدد صيغ المصادر الثلاثية المجردة، ثم فهم القوانين التي تجعل جذرا ما يستدعي صيغة مصدرية معينة، أو مجموعة من الصيغ دون أخرى؛ ما يجعلنا نتساءل: كيف نستطيع فهم هذه القضية الصرفية، وحل إشكالاتها؟

لو أخذنا، على سبيل المثال، الجذر (فهم) الذي مصدره (فَهْم) على صيغة (فَعْل)، والجذر (شرِب) الذي يصاغ منه المصدر على (فُعْل) أي (شُرْب) سنلاحظ أننا لا نستطيع فهم العلاقة بين الجذور والصيغ المصدرية الثلاثية المجردة، ولذلك نتساءل:

- كيف يتم بناء صيغ المصادر الثلاثية المجردة في اللسان العربي؟
- ما طبيعة العلاقة بين صيغ الفعل وصيغ هذه المصادر؟
- ما العلاقة بين النغم التصنيفي (حركة عين الفعل) وصيغ هذا النوع من المصادر؟

2.2 فرضيات لمعالجة إشكالات المصادر الثلاثية المجردة

سنعقد مقارنة بين مجموعة من الأفعال والمصادر الثلاثية المجردة، لنسجل جملة من الملاحظات التي من خلالها سنبني فرضية تتمحور حول العلاقة القائمة بين الأفعال والمصادر في الصرف العربي، فإذا نظرنا إلى الأفعال الآتية: (خرَج، دَخَل، سقَط...) التي أتت على صيغة (فَعَلَ) سنلاحظ أن المصادر التي تقابلها هي: (خروج، دخول، سقوط...) وكلها جاءت على صيغة (فُعُول)، لذا يجب أن نبحث في العلاقة بين النغم التصنيفي والضمة الواردة في العنصر الثاني من عناصر جذر المصادر المقابلة لهذه الأفعال، فنتساءل ما العلاقة بين العنصرين الصائتيين (الفتحة، والضمة)؟

يبدو أن ثمة علاقة بينهما خاصة إذا نظرنا إلى تلك الأفعال في المضارع لنسجل أنها تشترك في صيغة (يفعُل) المضمومة العين، إذ نقول: (يدخُل، يخرُج، يسقُط)؛ ولا نستبعد أن تكون فتحة عين الفعل الماضي هي التي تحولت إلى ضمة الفعل المضارع، وضمة تلك المصادر، ويمكن أن نوسع الافتراض ليشمل جميع المصادر الثلاثية المجردة فنقول: إن النغم التصنيفي للفعل الثلاثي هو الذي يؤثر على طبيعة الصيغة المصدرية. وهذا ما يسعى المقال لفحصه وتمحيصه.

3. وصف صيغ المصادر الثلاثية المجردة وتصنيفها

1.3 وصف صيغ المصادر الثلاثية المجردة:

وجدنا تضاربا فيي عدد صيغ المصادر الثلاثية المجردة في الصرف العربي بين القدماء والمحدثين، لذلك فكرنا في بناء قاعدة معطيات موجهة لفهم طبيعة هذا النوع من المصادر، وتم ملء هذه القاعدة بمعطيات من المجلدات الثلاثية الأولى من معجم لسان العرب لا بن منظور (ت711هـ) لكونه معجما شاملا لمعطيات اللسان العربي، كما أنه يتضمن جهود سابقيه من المعجميين العرب، وقد مكننا ذلك جرد الصيغ المصدرية الثلاثية، كما يُظهر (1).

(1)

R1aR2aaR2	R1aR2iiR3at	R1iR2aaR3at	R1uR2iR3
R1aR2aaR2at	R1aR2iR3	R1iR2aR3	R1uR2R3
R1aR2aaR3	R1aR2iR3at	R1iR2iR3	R1uR2R3aan
R1aR2aaR3at	R1aR2R2	R1iR2R2iiR3	R1uR2R3at
R1aR2aR2	R1aR2R2iR3	R1iR2R3	R1uR2R3uR3
R1aR2aR3	R1aR2R3	R1iR2R3aan	R1uR2uR3
R1aR2aR3aan	R1aR2R3uutat	R1iR2R3aanat	R1uR2uR3R3at
R1aR2aR3aaR3	R1aR2uuR3	R1iR2R3at	R1uR2uuR2
R1aR2aR3at	R1iiR2aaR3	R1uR2aaR3	R1uR2uuR3
R1aR2iiR2	R1iR2aaR3	R1uR2aR3	
R1aR2iiR3			

تمثل (R1) و(R2) و(R3) في (1) الصوامت المكونة لعناصر الجذر الثلاثي، أو ما يصطلح عليه في الصرف العربي بفاء الكلمة وعين الكلمة ولام الكلمة (فعل) أما الحركات فالفتحة يقابلها الصائت (a)، والكسرة (i)، والضمة (u). وإذا تكرر صائت ما فدلالة على أن الصيغة تعرف مدّا بالألف (aa) أو الواو(uu) أو الياء (ii). وبِعدّ هذه الصيغ نحصل على أربعين صيغة، وحتى تكون دراستنا لسانية صِرفة فإنه يتوجب علينا بعد ملاحظة هذه الصيغ ووصفها أن نفكر في تصنيفها حتى يتسنى لنا تحليلها وتفسيرها.

2.3 تصنيف صيغ المصادر الثلاثية المجردة:

نستطيع بناء هياكل صرافية للصيغ الواردة في (1) من خلال الدلالة للصوامت (الحروف الأصول) بالرمز (c) التي تعني (Consonant)، والصوائت (الحركات) بالرمز (v) المُختصَر عن (Vowel)، ويتشكل الهيكل مواقع صامتية وأخرى صائتية؛ ومن ثمة يمكن للهيكل الواحد أن يحتمل مجموعة من الصيغ، فإذا أخذنا الهيكل (CVCC) فسنجد أن الصيغ التي يحتملها هي أربع صيغ، وذلك ما يوضحه (2).

(2)

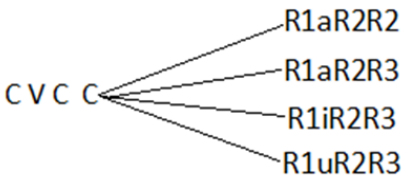

يَعرِض (2) مدى إمكانية اشتمال الهيكل الواحد على صيغ كثيرة تجتمع في عدد مواقع الهيكل وتواليها؛ فالهيكل (cvcc) يتضمن ثلاثة مواقع صامتية ومواقع صائي واحد يتضمن أربع صيغ مصدرية، وللتوضيح أكثر نسوقق المصادر الآتية: (شدّ، ضرْب، حِفظ، شُغل) لنرى أنها مصادر تتوحد على مستوى عدد العناصر التي تتشكل منها، ننسخها كالآتي: [Šadd - ḍarv - Hifḍ - ŠuRl] نلاحظ، بدءا من اليسار، أن الفرق بين (شد وضرْب) يكمُن في تكرار (R2) في (شد) وهو الذي يطلق عليه (المضعف) في الصرف العربي، ونعدّه في التحليل اللساني مصدرا ثنائي الجذر لأن أحد عناصره الصامتية مكررة. استنادا إلى مبدأ المحلية الصارم الذي اقترحه مكارثي McCarthy (1979-1981-1986) "الذي ينص على حظر تجاور عنصرين صامتيين مثماثلين على مستوى الخط نفسه"[4]. في حين أن باقي المصادر في (2) ثلاثية الجذر مقترنة بالصوائت التي يسمح بها اللسان العربي (الفتحة، والكسرة، والضمة).

وقد ارتأينا أن نصنف صيغ (1) إلى هياكل نختزل بها عدد صيغ المصادر الثلاثية المجردة في أربع عشرة صيغة، عن طريق إحداث تقابلات بين الهيكل والصيغة التي تتألف من العناصر ذاتها، فكلما حصرنا عدد الصيغ في مجموعات هيكلية مكننا ذلك من معالجتها، وإحداث تقابلات ومقارنات فيما بينها، وهذا ما يعبر عنه (3).

(3)

1) C V C V V C	2) C V C C V C	تتألف
3) C V C V V C + V C	4) C V C C + V V C V C	
5) C V C V C	6) C V C V V C	
7) C V C V C + V V C	8) C V V C V V C	
9) C V C V C V V C	10) C V C C + V V C	
11) C V C V C + V C	12) C V C C + V C	
13) C V C C	14) C V C V C C + V C	

برمز (+)، ونلا

برنا عنها

الصيغة

الثالثة بالصيغة الأولى، وذلك بإزالة لاصقة الزيادة. والصيغة السابعة والحادية عشرة بالصيغة الخامسة. والصيغة الرابعة والعاشرة والثانية عشرة بالصيغة الثالثة عشر، لنحصل بعد هذا الإلحاق على هياكل صيغ المصادر الثلاثية المجردة في اللسان العربي، كالآتي:

(4)

I. C V C C (V C/ V V C/ V V C V C)
II. C V C V C (V C/ V V C)
III. C V C C V C
IV. C V C V V C
V. C V C V C V V C
VI. C V C V V C
VII. C V V C V V C
VIII. C V C V C C + V C

لقد مكننا وصف صيغ المصادر الثلاثية المجردة في اللسان العربي من تصنيفها واختزالها في سبع صيغ، مع إلحاق بعض اللواصق بالصيغة الأولى والثانية. ويبقى الإشكال الذي يطرح نفسه بصدد العلاقة بين الهيكل والصيغة والجذر في المفردة العربية، ومنها المصادر الثلاثية المجردة، هو: كيف نملأ هذه المواقع الصامتية والصائتية التي يتضمنها كل هيكل؟ ونعتقد أن الإجابة عن هذا الإشكال يقتضي اعتماد إطار لساني حددناه في النظرية الأبوفونية.

4. تحليل أبوفوني لصيغ المصادر الثلاثية المجردة

1.4 مبادئ النظرية الأبوفونية:

نفترض أن من نخاطبه بهذا المقال مطلع على أهم النظريات الصواتية الحديثة في اللسانيات، وإننا لن نقدم فائدة تذكر إذا أعدنا مضمون ما جاءت به هذه النظريات، ولهذا سنقتصر على المبادئ التي تؤطر تحليلنا فحسب، ونعتمد على "المسار الأبوفوني المطور (1999–2000) الذي طوره الأستاذ محمد التاقي في مجموعة من أعماله، وقدم فيه تعديلات للمسار الأبوفوني الذي اقترحه كل من كرسل Guerssel ولوفينسطام Lowenstamm (1996). وقد عالجا فيه "مسارات اشتقاقات الصيغ الفعلية الثلاثية المجردة، وحددا التناوبات الممكنة وغير الممكنة للنغم التصنيفي ليخلصا إلى تحديد مسار أبوفوني يفسر مسارات الاشتقاق"[5]. أما التاقي فقد عمل على تركيب "مضمون النظرية الأبوفونية ومبادئ نظرية الجذب والعمل، والنظرية المقطعية"[6]، فالمسار الأبوفوني عنده أصبح بهذه الصياغة على النحو الآتي:

(5)

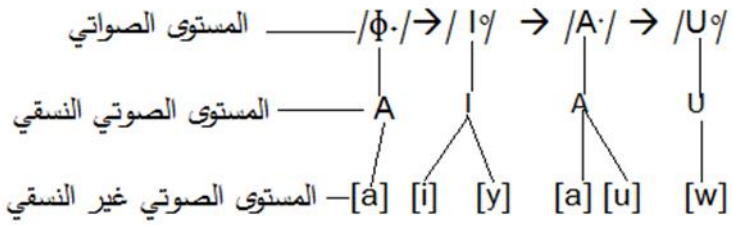

يظهر (5) تصور التاقي (2000) للمسار الأبوفوني المطور، الذي قلص فيه عدد التناوبات من أربعة إلى ثلاثة، وذلك بالتخلص من التناوب الأخير (**u---u**)، ويمكن قراءة هذا المسار بدءا من المستوى الصواتي الذي يرتبط بالبنية العميقة لذهن المتكلم العربي، وهذه المواقع الأربعة تمثل طبيعة النغم التصنيفي، من اليسار إلى اليمين؛ وهو نفسه المسار الذي يسلكه اشتقاق الفعل المضارع من الفعل الماضي في الصرف العربي. ويسعى هذا المسار المطور إلى توظيف المستوى الصوتي غير النسقي لتحديد نوع العنصر الصائتي أو صوت اللين (حرف العلة) المؤهل لملء خط الهيكل في بنية الكلمة العربية.

يرتبط الملء (Fill)، بطبيعة الجذب (Charm) الذي يدل عليه الرمز [+] إذا كان إيجابيا، والرمز [–] إذا كان سلبيا. وبين التاقي أن الاختلاف على مستوى الجذب يلعب دورا مركزيا على مستوى ملء الفراغات في الجذور. فالعنصران اللذان يحملان جذبا إيجابيا (ø و **A**) يمتازان بالقدرة على إنتاج "علاقة أبوفونية إحداثية (création rapport apophonique par) للعنصر المؤهل لملء الفراغ الموجود في الجذر. في حين أن العنصرين الحاملين لجذب سلبي ليست لهما هذه القدرة؛ مما يجعلهما ينتجان علاقة أبوفونية استنساخية (rapport apophonique par reproduction)"[7] يستنسخان ذاتيهما على مستوى خط الملء، وذلك ما نوضحه في الآتي:

(6)

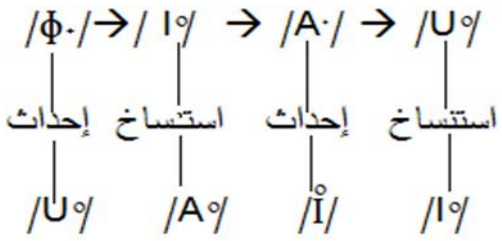

نلاحظ في (6) أن /**U** ℅/ و /**I** ℅/ لهما القدرة على الاستنساخ في المواقع الفارغة داخل الهيكل، في حين أن العنصرين الآخرين /**A**·/ و/**Φ**·/ ليس لهما هذا الدور، إذ يقتصران على الإحداث. وسنعتمد على (6) لتحليل صيغ المصادر الثلاثية المجردة، بناء على المبادئ الآتية:

- مبدأ المحيط الاجباري: يمنع هذا المبدأ تجاور عنصرين متماثلين على نفس الخط
- مبدأ المحلية الصارم : هذا المبدأ يخص العناصر المتجاورة في الهيكل.
- اعتبار العناصر التي تحمل جذبا إيجابيا عناصر مولدة، والتي تحمل جذبا محايدا عناصرا مستنسخة.
- العناصر المولدة لها حق الملء داخل المقطع وخارجه والأسبقية دائما لخارج المقطع، بينما العناصر المستنسخة لا تملأ إلا خارج المقطع.
- إضافة خط آخر يسمى خط الملء: إضافة إلى باقي الخطوط المعروفة مثل خط المقاطع وخط الهيكل والجذر ...
- عند عملية الملء نلجأ إلى النغم التصنيفي أولا، ولا نلجأ إلى عنصر البناء للعلوم مقابل البناء للمجهول (حركة فاء الفعل) إلا إذا عجز النغم التصنيفي عن القيام بالمهمة[8].

2.4 التحليل الأبوفوني لمصادر صيغة الفعل (R1aR2iR3):

نفترض أن صيغة المصدر تتولد من صيغة الفعل في زمن الماضي وفق المسار الأبوفوني للنغم المعجمي التصنيفي **(i)**.

(7)

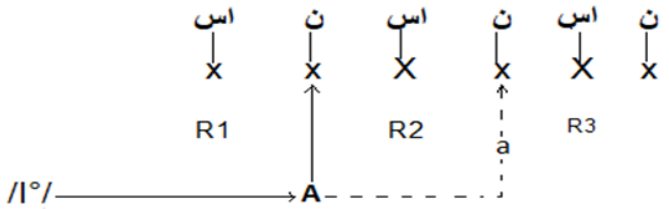

يمثل /I°/ في (7) النغم التصنيفي الذي يعطي حسب المسار الأبوفوني الصائت **(a)**، ونعلم أن مبدأ المحيط الإجباري يمنع وجود عنصرين متماثلين من النوع نفسه على مستوى الخط نفسه، لذلك انتشر الصائت **(a)** في (7) ليملأ الموقع الشاغر بعد العنصر الثاني من عناصر الجذر **(R2)**. ومن ثمة فصيغة المصادر الثلاثية المجردة الملائمة أبوفونيا لصيغة الفعل **(R1aR2iR3)** هي صيغة **(R1aR2aR3)**.

نستطيع أن نقول إننا بدأنا نفهم عِلة تموقع كل صائت في صيغة المصادر الثلاثية المجردة في اللسان العربي، وأن هناك إمكانية للتنبؤ بصيغة المصدر بناء على صيغ الفعل في زمن الماضي. إذ تؤكد الإحصائيات التي نتوفر عليها أن هذا التحليل الأبوفوني لهذه الصيغة سليم، فهي تشكل نسبة **(53%)** من مجموع صيغ مصدر الفعل الثلاثي المجرد، ذات العلاقة بصيغة الفعل الماضي

(R1aR2iR3). كما يفيدنا هذا التحليل، أيضا، في فهم علة وُرود باقي الصيغ بنسب ضئيلة جدا، وهذه النسب هي:

(8)

العنصر التصنيفي	صيغة المصدر	عدد ورودها	النسبة
i	R1uR2aaR3	4	2,68%
i	R1aR2aaR3a	5	3,36%
i	R1aR2iiR3	1	0,67%
i	R1aR2iR3	1	0,67%
i	R1aR2uuR3	1	0,67%
i	R1aRaR3	1	0,67%
i	R1iiR2aaR3	1	0,67%
i	R1iR2aaR3	1	0,67%
i	R1iR2aR3	1	0,67%
i	R1iR2R3	3	0,67%
i	R1uR2aaR3	1	0,67%
i	R1uR2R3	3	2,01%
i	R1uR2uuR3	6	4,03%

تبرز صيغ (8) ونسبها الواردة مدى نجاعة التحليل الأبوفوني في مقاربة صيغ المصادر الثلاثية المجردة، إذ يمكن إدراجها في خانة الاستثناء الذي لا يقاس عليه، وما دمنا نسعى لفهم نسق المصادر الثلاثية المجردة في اللسان العربي، فإنه من الطبيعي ألا نهتم بالصيغ الأقل تحققا. وإن كان ورود هذه الصيغ يطرح إشكالا مفاده ما مبرر حضورها في المعاجم العربية ما دامت لا تعرف نسبة هامة على مستوى الاستعمال العربي؟

3.4 التحليل الأبوفوني لمصادر صيغة الفعل (R1aR2ØR3)

باعتماد المسار الأبوفوني المطور الوارد في (6) نستطيع أن نحلل الصيغ التي يمكن أن تقابل أبوفونيا صيغة الفعل **(R1aR2ØR3)**، ويلاحظ أن النغم التصنيفي لهذه الصيغة فارغ، وتجدر الإشارة إلى أن ما نقصد بنغم تصنيفي فارغ هو فتحة عين الفعل الماضي التي تعطينا في المضارع ضمة، مثل: (كتب – يكتُب، خرَج – يخرُج) إذ تعرف العربية فتحتين؛ فتحة تقابلها الضمة في المضارع، وأخرى تقابلها الكسرة، نحو: (ضرَب – يضرِب، جلَس – يجلِس)، ويعني هذا أننا سنكون أمام أربع صيغ للفعل الماضي بدل الصيغ الثلاث التي جاء بها الصرف العربي القديم. ونعرض في (9) تحليلنا لصيغة الفعل **(R1aR2ØR3)**، وما تحتمل من صيغ المصادر أبوفونيا.

(9)

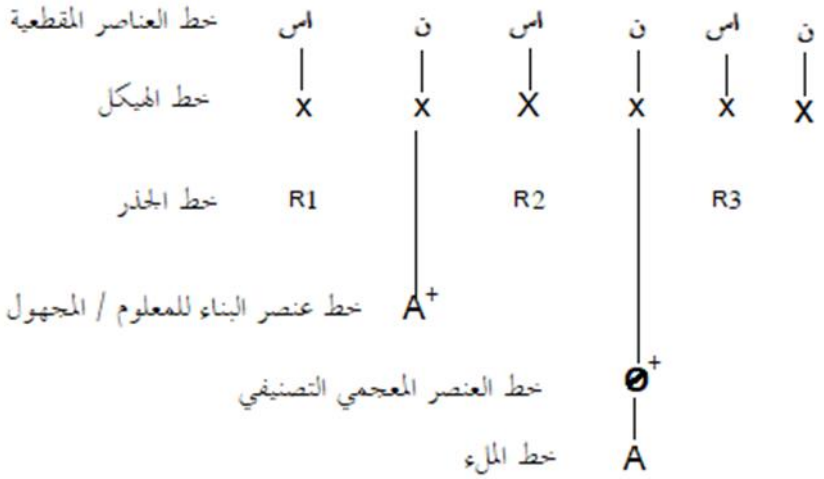

ملعوم أن الصائت (**A**) عنصر مؤهل لملء العناصر الصائتية لصيغ المصادر الثلاثية المجردةن وذلك كالآتي:

(10)

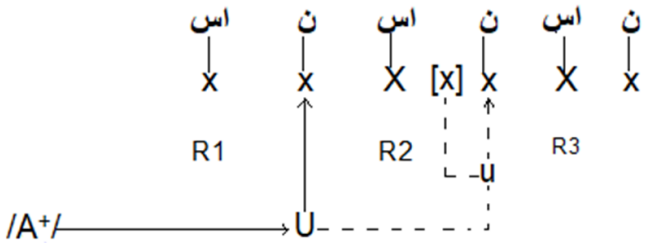

نستنتج أن صيغة (**R1uR2uuR3**) هي الصيغة الأكثر ملاءمة لصيغة الفعل (**R1aR2ØR3**)، حسب طبيعة النغم التصنيفي، وهذا ما تؤكده الإحصائيات التي نتوفر عليها.

(11)

العنصر التصنيفي	الصيغة	عدد الورود	النسبة
Ø	R1aR2R2	1	0,32%
Ø	R1aR2aaR2at	1	0,32%
Ø	R1aR2aaR3at	4	1,27%
Ø	R1aR2aR2	2	0,64%
Ø	R1aR2aR3aan	1	0,32%
Ø	R1aR2aR3aaR3	1	0,32%
Ø	R1aR2iiR2	4	1,27%
Ø	R1aR2iiR3	9	2,87%
Ø	R1aR2iR3	1	0,32%
Ø	R1aR2R2	6	1,91%
Ø	R1aR2R3uuR3at	1	0,32%
Ø	R1aR2uuR3	2	0,64%
Ø	R1iiR2aaR3	8	2,55%
Ø	R1iR2aaR3	8	2,55%
Ø	R1iR2aaR3at	5	1,59%
Ø	R1iR2iR3	1	0,32%
Ø	R1iR2R3	9	2,87%
Ø	R1uR2aaR3	3	0,96%
Ø	R1uR2iR3	4	1,27%
Ø	R1uR2R3	3	0,96%
Ø	R1uR2R3at	2	0,64%

استطعنا بتحليل صيغ المصادر الثلاثية المجردة في اللسان العربي عن طريق مبادئ المسار الأبوفوني وضوابطه، أن نتحدث عن إمكانية وجود تطابق بين صيغ الفعل في زمن الماضي وصيغ هذا النوع من المصادر؛ إذ بينا أنه يمكن التنبؤ بطبيعة صيغة المصدر بناء على طبيعة النغم المعجمي التصنيفي للفعل في زمن الماضي حسب ما يقتضيه المسار الأبوفوني.

تجدر الإشارة إلى أننا لا ندعي أننا أمام حل نموذجي لإشكالات هذه المصادر، فإن كان التحليل الأبوفوني يقودنا إلى رصد مدى إمكانية وجود علاقة بين الفعل والمصدر، وهي علاقة نأمل أن تصل لدرجة التطابق بحيث يحدد النغم التصنيفي طبيعة الصيغة المصدرية، فإنه ثمة إشكالات أخرى منها ما يرتبط بالصيغ الأخرى التي لا نجد لا تفسير سوى ورودها الضئيل في الاستعمال العربي، وكل ما نستطيع قوله هو أننا نستطيع التنبؤ بصيغتين هما: (R1aR2aR3)و (R1uR2uuR3)، إذ تطابقان صيغة الفعل (R1aR2iR3)، و(R1aR2aR3)، و(R1aR2ØR3)، أما صيغة الفعل

(R1aR2uR3)، فهي تثير إشكالا بحيث لا نجد صيغة للمصدر تطابقها، بل إن كل الصيغ التي سجلناها صيغ قليلة نادرة في معجم لسان العرب، كما نوضحها في (12)

(12)

العنصر التصنيفي	الصيغة	عدد ورودها
u	R1aR2aaR3	1
u	R1aR2aaR3at	3
u	R1aR2aR3	2
u	R1aR2aR3aan	1
u	R1aR2iR3at	1
u	R1aR2R3	3
u	R1iR2aaR3	3
u	R1iR2aR3	1
u	R1iR2R3	1
u	R1uR2R3	3
u	R1uR2R3at	1
u	R1uR2uuR3	3

وهذا ما يجعلنا نفكر في جعل دراسة مستقلة لهذه الصيغة في اللسان العربي. وقد واجهنا إشكالا بخصوص صيغة المصدر الفارغة العين (R1aR2R3) بحيث عجز التحليل الأبوفوني بفهم طبيعة تشكلها.

4.4 تحليل صيغة (R1aR2R3) المصدرية:

تثير هذه الصيغة إشكالا بحيث لا نستطيع تحليلها أبوفونيا، لأن العنصر الصائتي الثاني فارغ من جهة، وحسب المسار الأبوفوني فإننا لا ندري طبيعتها، إذ هي تتناقض مع افتراضنا الذي اعتمدناه في تحليل باقي الصيغ، نقصد الافتراض الذي يسعى لإيجاد علاقة تطابقية بين صيغ الفعل في زمن الماضي وصيغ المصادر الثلاثية المجردة، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن طبيعة هذه الصيغة أهي تحقق صواتي أم أصواتي؟ أو بعبارة أخرى ألا يمكن أن تكون هذه الصيغة محولة عن صيغة أخرى؟ حتى وإن صح هذا الافتراض كيف يمكننا أن نحدد هذه الصيغة؟ وما العلة في تحولها؟

يزداد إشكال هذه الصيغة أكثر تعقيدا، من جهة أخرى، حين تنبئنا الإحصائيات بأن جميع صيغ الفعل الثلاثي المجرد تتقاطع مع هذه الصيغة، مما يجعلنا نسجل عجز المسار الأبوفوني في التعامل مع هذه الصيغة، فإن فكرنا في حل لهذه الصيغة سيكون الحل الذي قدمه البحث اللغوي العربي القديم مناسبا؛ وهو أن هذه الصيغة تختص بالفعل المتعدي الذي على وزن فعَلَ أو فعِل؛ أي أنها مقيدة

بشرط تركيبي، التعدي واللزوم، لكن يبقى هذا الحل، في اعتقادنا، وصفا، إذ لا نستطيع أن نفسر علاقة التعدي واللزوم بصيغ المصادر الثلاثية المجردة، فإن كان هذا حلا فيجب أن نتساءل كيف يحدث ذلك ولماذا؟

5. خاتمة:

نخلص، من خلال ما سبق، إلى أن النظرية الأبوفونية أسعفتنا في إمكانية فهم بنية المصادر الثلاثية المجردة في اللسان العربي، بحيث بين لنا اعتماد المسار الأبوفوي المطور، الذي عبرنا عنه في (6) مكننا من ملء صيغ المصادر الثلاثية المجردة بناء على النغم التصنيفي المعجمي لصيغة الفعل الثلاثي المجرد في زمن الماضي. كما أفادتنا الإحصائيات التي نتوفر عليها في معرفة الصيغ الأكثر تحققا، والتي يمكن أن نحللها قصد فهم نسق هذا النوع من المصادر، لأن دراسة المعطيات الأكثر تحققا يؤدي إلى فهم الظاهرة المدروسة، وندرة تحقق بعض الصيغ يدعو إلى عدم أخذها بعين الاعتبار لأنها، في نظرنا، لن تقدم إضافة للقضية الصرفية المدروسة، غير أنه يحق لنا أن نتساءل عن مبررات وجودها في اللسان العربي، وهل يوجد لها شاهد على استعمالها؟ أم هل يمكن دراستها وفق افتراضات أخرى؟

وتبين لنا أخيرا أن صيغة المصدر (**R1aR2R3**) تثير إشكالين كبيرين، أولهما تعارضها مع المسار الأبوفوني المقترح لتحليل الصيغ المصدرية، لأن العلامة الفارغة لا تكون خرجا أبدا، بل هي دخل للصائت (**i**). وثانيهما يرتبط بالمعطيات التي نتوفر عليها؛ إذ كل الصيغ الفعلية المحققة في اللسان العربي تتقاطع في هذه الصيغة، وهذا ضرب لإمكانية الحديث عن محاولة لإيجاد تطابق بين الصيغ المصدرية والصيغ الفعلية، لذلك وجب التنبيه إلى إشكالية هذه الصيغة.

يدعونا كل ما سبق إلى مزيد من البحث عن سبل فهم طبيعة تشكل المصادر الثلاثية المجردة في الصرف العربي، والانفتاح على النظريات الصواتية الحديثة قصد حل الإشكالات التي تعيق فهم بنية الكلمة العربية، من حيث العلاقة القائمة بين جذر المفردة وصيغتها، وكيف يختار كل جذر صيغة ما. وإن تحقق ذلك كفيل بحل إشكالات أخرى تعيق حوسبة اللسان العربي وتعلميه وفق المستجدات الرقمية الراهنة.

الهوامش:

1 – ابن يعيش، (2001)، شرح المفصل، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، 46/4.

2 – العلوي، أحمد، (2018)، الصرف والمعجم، التعريب،مج. 28، ع. 55، ص ص. 45–67 ، ص46.

3 – ابن درستويه، (2004)، تصحيح الفصيح، تحقيق محمد بدوي المختون، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 364/1.

4 - see: McCarthy, John J., "OCP effects: Gemination and antigemination" (1986). Linguistic Inquiry. Vol. 17, No. 2, pp. 207-263.

5 - see: Guerssel, Mohand & Jean Lowenstamm. 1994. Ablaut in classical Arabic Measure I active verbal forms. In Jacqueline Lecarme, Jean Lowenstamm & Ur Shlonsky (eds.), Studies in Afro-Asiatic Grammar, 123–134

6 – ينظر: الرزاقي، هجر، (2018)، المسار الصرفي "فعَل يفعُل" وتأثير الأصوات الحلقية: دراسة صواتية أبوفونية، ماستر اللسانيات العربية والمقارنة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، المغرب، ص 64.

7 -Taki ,(2000), approche prosodico-apophonique des clusters consonantiques, pp98-100.

8 - see: Guerssel-Lowenstamm (1996) : p 7-10. Philippe Segeral (1995) : p 22-23 . Taki mohamed (2018) : p 17.